1 November 2024
Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مشتركة موقعة من 52 دولة عضو ومن منظمين دوليتين اثنتين
تدعو إلى وقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد يلدز
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

نكتبُ إليكم معربين عن قلقنا البالغ إزاء المستويات غير المسبوقة والمتصاعدة للعنف وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، داخل قطاع غزة، وكذلك في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي لبنان وأماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

إنّ الحصيلة المروعة من الضحايا المدنيين، وأغلبهم من الأطفال والنساء، بسبب الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي التي تأتيها منذ أكثر من عام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي أمر غير معقول ولا يُطاق. لذلك وجب علينا أن نتحرك بشكل عاجل لوقف المعاناة الإنسانية الأليمة وللحيلولة دون زعزعة الاستقرار الإقليمي، التي تهدد باندلاع حرب شاملة في المنطقة. إنّه لا بد لجميع الدول من اتخاذ خطوات فورية تُعلي كلمة القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. أما حماية المدنيين، والوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فهي أمور في غاية الإلحاح.

ونحن، لذلك، نوجه هذه الدعوة الجماعية من أجل اتخاذ خطوات فورية لوقف تزويد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو مدّها بالأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة، وذلك في جميع الحالات التي تتوافر فيها أسبابٌ معقولة تدفع إلى الاشتباه في أن هذه الأسلحة والذخائر قد تُستخدَم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى حد ما جاء في قرار الجمعية العامة دإط-24/10 المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2024.

إنّ هذه الخطوات الفورية ضرورية من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وردع المزيد من الانتهاكات ضد المدنيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك في لبنان، ومن أجل الحيلولة دون المزيد من التصعيد الإقليمي.

وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة توقف هذا المسار الخطير، وتضع حدا للإفلات من العقاب، وتكفل المساءلة عن جميع الانتهاكات، عملا بالالتزامات المترتبة بمقتضى القانون الدولي، ومنه ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، وكذلك بمقتضى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأحكام محكمة العدل الدولية الشاملة لفتاواها وتدبيرها التحفظية الملزمة وأوامرها.

ونحن نذكر أيضا باحتكام الأمين العام إلى المادة 99 من الميثاق، حين حدّر من أمور من بينها "الأثار التي لا رجعة فيها والتي قد تترتب على الفلسطينيين ككل وعلى السلم والأمن في المنطقة" جراء هذا الوضع المروع، وناشد مجلس الأمن إعلان وقف فوري لإطلاق النار من أجل تجنب هذه الكارثة.

ونجدد دعواتنا إلى مجلس الأمن من أجل أن يضطلع بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين، المنصوص عليه في الميثاق. وعلى المجلس أن يعمل على تنفيذ قراراته التي يجري انتهاكها بشكل صارخ. ولا بد لعمله هذا من أن يشمل اتخاذ تدابير ملموسة تحمي المدنيين وتضمن المساءلة، بما يشمل المطالبة الواضحة بوقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

إنّ هذا واجب قانوني وإنساني وأخلاقي من أجل وضع حد للمعاناة الإنسانية الأليمة، وتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار، وردع الانتهاكات المستقبلية، والإبقاء على الحظوظ قائمة في التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي عملاً بمقتضيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتصدي لهذا التهديد الذي يترتب بالسلم والأمن الدوليين. ونحن نحث على اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل بلوغ هذه الغاية دون تأخير.

ونرجو ممتنين إطلاع أعضاء مجلس الأمن بشكل فوري على هذه الرسالة، وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق المجلس.

المشاركون في توجيه هذه الرسالة

الجمهورية التركية
دولة فلسطين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمهورية مصر العربية
جمهورية إندونيسيا
المملكة الأردنية الهاشمية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
ماليزيا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جمهورية ناميبيا
جمهورية نيجيريا الاتحادية
مملكة النرويج
جمهورية باكستان الإسلامية
دولة قطر
المملكة العربية السعودية
جمهورية السنغال
جمهورية جنوب أفريقيا

مشاركون آخرون في توجيه هذه الرسالة

مملكة البحرين
جمهورية بنغلاديش الشعبية
دولة بوليفيا المتعددة القوميات
جمهورية البرازيل الاتحادية
بروني دار السلام
بوركينافاسو
جمهورية شيلي
جمهورية الصين الشعبية
جمهورية كولومبيا

اتحاد جزر القمر
جمهورية كوبا
جمهورية جيبوتي
جمهورية غامبيا
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية العراق
جمهورية كازاخستان
جمهورية قيرغيزستان
دولة ليبيا
جمهورية ملديف
الولايات المتحدة المكسيكية (المكسيك)
المملكة المغربية
جمهورية نيكاراغوا
سلطنة عمان
الاتحاد الروسي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية
جمهورية الصومال الفيدرالية
جمهورية السودان
الجمهورية التونسية
الإمارات العربية المتحدة
جمهورية فنزويلا البوليفارية
جمهورية فييت نام الاشتراكية
الجمهورية اليمنية
جمهورية زمبابوي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون الإسلامي